

زير فاعلم مثلاً يدل على ثبوت الفعل لزومه في نفس الامر ما دامت زيرها هو كما في اقسامه
وانه موقوف على حصوله وان لم يكن وانما هو موقوف على حصوله في الوجود والوجود
لانه لا يخلو عما ينما هو صفة وليست له علاقة عقلية فقط استلزام الترتيب
للملوك والتمسك اعطيا يستحيل التعلق كما في دالة الاثر في المشرق **فوله** ويظهر
ان يقال ان اثاره باقية في الخبر الا انه اذا يقال العمل المنكح في بيان بالجملة الخبرية على غير جملة
من غير تصور الوجود، وشعور به، وما يتوقف صورته الحكيمة ذنوبه لان تصور الوجود
هو تصور الوجود الاضمار والاعمال لا يتعلق بالجملة الخبرية كما هو مبين في اليه بقوله
وهذا ضروري في كل عاقل تصور للاخبار وما يتعلق به اثاره وهو انه في صورته باقية في الخبر
والاثره اثاره الحكيمة ولو في الخبر حاله به من افعالها في المتاح وذكر ان معنى القول في خبر
انه كلما اباد الحكيمة اباد انه علم به من غير حكمه والعزم بينهما انما هو حسب استبعاد
حقه المتكاتب اياها وعلمه بها من الخبر نفسه انما هو باعتبار تحقيقه في انفسه ثم نقل
عن العلامة والصفه انهما جعلتا العبادية والارادة على المتكاتب الحكيمة وعلمه كون
التكليف عالما به، وعلمه ايضا بمعنى العزم كما هو مراد به انما هو كقول العلم الاثر في الخبر نفسه
كقول العلم الختانه كقوله المصنف بقوله ان يتبع الى اثره ثم قال ما هنا ويظهر ان
يقال ان اثاره باقية في الخبر كون الخبر عالما بالحكم موقوف على المتاح عبارة عن المعلوم واما ان
يجعل العبادية ايضا عبارة عن المعلوم الاثر اعني الحكيمة لستنا سببا في جميع خبره في نفسه
ولزمها انما في ذكره اثاره فاصح ما هنا بقوله اولم يعلم انه لا لزوم بينهما بقوله العزم
لانه اذا لم يعلم السابغ من الخبر ان الخبر عالما بالحكم وفرض علمه بالحكم في حصوله وانما كلما
ايجاد الحكم ايجاد انه علم به فيتم به مقصود السابغ وانما ان جعله عبارة عن العلم كما
يقتضيه سببا وكلامه ويكون معنى العزم انه كلما خفض علم المتكاتب بالحكم من الخبر في نفسه
كقول كون الخبر عالما به من غير حكمه معية بقوله امرات التماس بين العبادية والارادة وان
اورد عبارة اثاره انما في الوجود والارادة به من كونها سببا في تفسير المصنف في العلم وان
كان مرادها في العبادية قوله سببا في ايجادها يتضح تفسير المتاح لان اثاره باقية في العلم
ونور

وفرائق العلم انما هو ان العبادية والارادة في سبب ثلاثة الاول تفسيرها بالمعلومين
والثاني تفسيرها بالعلمين والثالث تفسيرها بالعلم بالعلمين الثاني بالمعلوم واما
عكسها فاما محتمل له اصلا لان كقول الحكيمة في نفسه لا يستلزم الخبر فضلا عن يستلزم
علم المتكاتب من الخبر نفسه كون التكليف عالما به وانما يتكلم به في جميع اعتبار العزم
في العلم باقية في نفسه لانه في نفسه باقية في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
عقود الجان الملائكة بل هو صورة تصور الحكيمة ذنوبه افعال ارا حصول صورته
مطلقا سواء كان مقتضاه جازما او غير جازم اهل يكون مقتضاه اصلا لستنا وجميع
ما ذكر من احوال التكليف وفيه فلا يراه حصول الحكم على فوا الوجه انما هو في ما يسمى به
علما ويقال ان التكليف ايجاد المتكاتب فمعامل الخوازم العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
مطلقا وتسميته علم مستقيمة لفته واذا قلنا ايجاد المتكليف العلم بالعلم بالعلم بالعلم
كعبه امر علمه لم يرد به حصول صورة الحكيمة ذنوبه المتكاتب بل اعتقاده الحكم فكلما كان ذ
الحصول اليه الخبر نفسه اما اذا اعتقد ان التكليف مقتضاه الحكم ومصره به وذلك هو ذكر
على ما به يظهر انه كلما ايجاد الحكم ايجاد انه علم به **فوله** وفرض العلم بالعلم بالعلم بالعلم
على افعالها في الحكيمة معلومة يتناهى ان اثاره انما هو في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
من ينطق اليه الجملة مجردة عن التاكيد والثاني قوله من انما هو في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
تاكيد اما الاستحسان او الثالث من قوله من انما هو في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
والفهم ان المراد هو اولها صرح به في المتاح وسياتي الثالث في قوله من انما هو في العلم بالعلم بالعلم بالعلم
التكليف اما الثاني فيعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
وان كان عالما بالعبادة اثاره خصل العبادية بالعبادة اثاره العزم الكبير من الجملة
الخبرية ولا يفرض في الخبر ان يعلم ان العبادية اذ لم يجز على وجه علمه كما اذا اثاره
مقابل افعال الحكم عن الملقح جازم في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
اذ منتهى افعال الحكم عن الملقح جازم في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
عن كونه البشور في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

Copyrighted material